المالية العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

لعل المتغيرات الاقتصادية العالمية التى تدور حولنا الآن وعلى رأسها الازمة المالية العالمية تجعلنا

 - نتسأل اين كانت الدول الحكومات قبل تفاقم الأزمة ؟؟

- ولماذا لم تتدخل لمحاولة منع ظهور هذه الازمة المالية ؟؟

- ولماذا كان الفكر الرأسمالى ينادى بعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وترك الاقتصاد حر يحركه قوى وآليات السوق ؟؟

 وفجأة بعد ظهور الأزمة نجد الجميع يهرول تجاه الدولة ويطلب الدعم والمعونة والمساعدة ومن كان منذ زمن بسيط يطالب بعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى يقف الآن فى موقعه ويطالب الدولة بسرعة التدخل فى النشاط الاقتصادى

لكن كيف تتدخل الدولة ؟؟

تمتلك الدولة العصى السحرية التى تستطيع من خلالها ان تضبط آداء وايقاع النشاط الاقتصادى وهى السياسة المالية والتى تعتمد على ما يسمى بالمالية العامة وهذا هو محور درستنا فى هذه الكتاب فسوف نتناول بالتفصيلفى الجزء الاول اركان المالية العامة الثلاث

1- النفقات العامة للدولة

2- الايرادات العامة للدولة

3- الموازنة العامة للدولة

ثم نتناول فى الجزء الثانى كيف تقوم الدولة باستخدام ادوات ماليتها العامة فى تنفيذ السياسة المالية وسوف نقوم بتوضيح اثر السياسة المالية على مستوى النشاط الاقتصادى

ثم نتناول فى الجزء الثالث والاخير الضرائب على اعتبار انها من اهم ادوات السياسة المالية وفيها سوف نتناول التشريع الضريبى المقارن بين التشريع الضريبى المصرى والتشريع الضريبى العراقى

وارجوا من الله ان اكون عند حسن ظنكم وان تستفيدوا من هذا المجهود المبذول فى اعداد الكتاب

فى بداية دراستنا للمالية عامه سوف نتسائل معا ما هى اهمية دراسة المالية العامة وما هى المالية العامة اصلا . وللاجابة على هذين السؤالين دعونا نتعرف على اهمية دراسة المالية العامة اولا

- من الطبيعى ان كل انسان يسعى الى اشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة وهو اساس المشكلة الاقتصادية فالمشكلة الاقتصادية تتمثل فى ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات المتعددة مما يتطلب اختيار اشباع بعض الحاجات والتضحية بباقى الحاجات ( وهو ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة )

وهنا نجد ان تلك الحاجات التى يشبعها الانسان تنقسم الى نوعين اساسيين هما

1- حاجات خاصة

يقوم الفرد باشباعها لنفسه لانها تحقق له وحده النفع لذلك هو يدفع قيمة تلك الحاجات مثل الحاجة الى الطعام والمسكن وغيرها من الحاجات التى تعود بالمنفعه على صاحبها فقط

2- حاجات عامة او اجتماعية

وهى حاجات لا تعود بالمنفعة على الفرد وحده بل تعود بالمنفعة على المجتمع ككل لذلك لا يشبعها الفرد لنفسه بل يسعى الشعب والمجتمع كله لاشباعها مثل الدفاع والعدالة والأمن

وهنا نتسائل هل هناك فرد على استعداد لتحمل نفقة رصف طريق لمجرد انه يمشى عليه وهل هناك من يدفع ثمن دبابة لتشارك فى حمايته ؟؟

- الاجابة بالطبع لا لان المنفعة من هذه الاشياء لا تعود عليه هو فقط بل تعود على المجتمع ككل لذلك يجب ان يتحملها الجميع ونجد ان الدولة هى التى تتحمل مسئولية اشباع تلك الحاجات من خلال المالية العامة للدولة

ملاحظة هامة جدا

ويجب ان نؤكد هنا على حقيقة هامة جداً انه لا يوجد حد فاصل بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة باستثناء العدالة والدفاع والامن ( فهم حاجات عامة ) أما باقى الحاجات فنجد ان بعض الحاجات قد تكون عامة وقد تكون خاصة فنجد ان الدولة قد تشبع الحاجة الى التعليم من خلال المدارس الحكومية اى انها تشبع حاجة عامة فى حين ان المدارس الخاصة تشبع نفس الحاجة اى انها حاجة خاصة .

لذلك يجب التمييز بين نوعين من الحاجات العامة او الاجتماعية وهى :

- حاجات غير قابلة للتجزئة

اى لا يمكن ان يحصل عليها فرد دون باقى افراد المجتمع مثل الامن والعدالة والدفاع وهى لا تشبع إلا من خلال سعى جماعى اى من خلال الدولة

- وحاجات قابلة للتجزئة

يمكن ان يحصل عليها بعض الافراد دون باقى افراد المجتمع مثل التعليم والصحة ونجد ان الدولة قررت ان تشبعها سواء بشكل كلى او جزئى